السيّاسات اللغويّة الكولونياليّة وما بعد الكلولونياليّة في أفريقيا
المشاهد التّاريخيّة والمشاهد الحديثة

Colonial and Post-colonial Language Policies in Africa Historical and Emerging Landscapes

Sinfree Makoni, Busi Makoni, Ashraf Abdelhay and Pedzisai Mashiri

المؤلف المترجم: بن بناجيّ عبد النّاصر *،

تاريخ الاستلام: 24/ 09/ 2019 **تاريخ القبـــول:** 20/ 10/ 2019

ملخّص: أعقبت فترة الاستعمار العسكري، فترة استعماريّة أخرى كانت وسائلها هذه المرّة: الثقافة والسّياسة واللّغة، فعرفت بفترة الهيمنة الثقافية والهيمنة السّياسيّة والهيمنة اللّغويّة. وإنّ المتتبع للجذور التّاريخيّة لهذه الفترة يلاحظ بوضوح أنّها امتداد لما تمّ تسطيره وتخطيطه في المرحلة الأولى من الاستعمار. وهذا ما حصل في إفريقيا بعد تحررها الجغرافي من الاستعمار، فقد شهدت فترة جديدة من الهيمنة، ونخص بالذكر هنا، الهيمنة اللّغويّة، وهو موضوع هذا المقال، الذّي يحاول فيه مؤلفوه تتبع جذور هذه الهيمنة اللّغويّة أو الامبرياليّة اللّغويّة التّي فرضتها الدّول المستعمرة على البلدان الافريقيّة، من خلال تحليل السّياسات اللّغويّة المنتهجة في الهيمنة.

كلمات مفتاحية: إفريقيا، السّياسة اللّغويّة، التّخطيط اللّغوي، الكولونياليّة، ما بعد الكولونيالية.

Abstract: The period of military colonization was followed by another period of colonialism: culture, politics and language, which was characterized by a period of cultural hegemony, political hegemony and linguistic hegemony. The trace of the historical roots of this period is clearly seen as an extension of what was planned and planned in the first phase of colonialism. This is the subject of this article, in which the authors attempt to trace the roots of this linguistic dominance, or the imperialist language imposed by the

* المركز الجامعي، عبد اللّه مرسلي- تيبازة- الجزائر. **benbennadji@live.com**

colonizing countries on the African countries. , Through an analysis of the dominant language policies of hegemony

Keywords: Africa, Language Policy, Language Planning, Colonialism, Postcolonialism.

مقدمّة المترجم: تتعدّد اعتبارات اللّغة وزاويّة النّظر إليها كموضوع بحث، من باحث إلى آخر ومن مجال إلى آخر ومن غايّة إلى أخرى، ويتبع هذا التّعدّدَ، تعدّد آخر، وهو كيفية دراستها وتوظيفها. ويمكن حصر الأوّل ليتّضح لنا مسار الثّاني، أمّا الأوّل فيحصر في زاويتين عامّتين: الأولى تنظر إلى اللّغة كمعطى بشريّ وكظاهرة طبيعيّة يتحكّم فيها الانسان، ويجب التّعامل معها في حدود هذه الماهيّة، أمّا الثانيّة فتنظر إليها كذلك على أنّها ظاهرة طبيعيّة، لكنّها تتحكّم في الانسان. فالدّراسات التّي بُنيت على التّصوّر الأوّل بحثت في كيفية تحكمّ الانسان في هذه الأداة لتأديّة الوظائف التّي يريدها، أمّا الدّراسات التّي بنيت على التّصوّر الثانّيّ فبحثت في كيفية توظيف اللّغة كأداة للتّحكم في الانسان وفي المجتمعات، ومن هذا المنطلق برزت دراسات لسانيّة عديدة تبحث في هذا المجال وفي هذه الإشكاليّة عرفت فيما بعد بفروع عديدة أهمّها السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ وضمن هذا المجال يندرج هذا البحث. وهو، بالأخص، بحث في أشكال الهيمنة اللّغويّة التّي فرضها الاستعمار على البلدان المستعمرة، والتّي بقيت آثارها إلى يومنا هذا. ويتجلّى هذا التّوظيف في أشكال معلنة وأخرى خفية تظهر ضمن تصريحات واستراتيجيات يتّخذها المستعمر انطلاقا ممّا هو متاح له لغويا، في مستعمراته، وعلى سبيل المثال، تكوين فجوة بين اللّغات المشكّلة لمجتمع واحد، ليسهل عليه تفريقه، ومثال ذلك السّياسة اللّغويّة التّي اتّخذتها فرنسا في مستعمراتها للتفريق بين العرب والبربر انطلاقا من احداث فجوة بين العربيّة والأمازيغيّة يقول الجنرال ليوطي، أحد جنرالاها." تمثّل العربيّة في أعين هؤلاء البربر ما حاربوا ضدّه منذ ثلاثة عشر قرنا أيّ الاندماج العربي، ...، ليس علينا أنّ نعلّم العربيّة لمجموعات من النّاس استغنوا عنها دائما. إنّ العربيّة عنصر أسلمة، لكونها تلقن بالقرآن. وأمّا مصلحتنا فتفرض علينا أن نجعل البربر يتطوّرون خارج إطار الإسلام. من المنظور اللّغوي، علينا أن ننزع إلى المرور مباشرة من البربريّة إلى الفرنسيّة. ولذا نحتاج إلى عارفين بالبربريّة، ويتوجّب على ضبّاط مخابراتنا أنّ ينكبّوا بعزم على دراسة اللّهجات البربريّة." (Paul Marty 1925/P 338-359). ومن هذه الزّاويّة يعالج هذا البحث السّياسات اللّغويّة الامبرياليّة التّي هيمنت على إفريقيا، خلال فترة الاستعمار وبعده. فحلّل استراتيجيات هذه السّياسات وموادها الأوليّة وأهدافها المباشرة وغير المباشرة أثارها في الماضيّ والحاضر، وعلاقتها بالقطاعات الأخرى كالقطاع الاقتصادي. ومن هذا المنطلق تكمن أهميّة هذه الدّراسة في، أوّلا: تحليل الإطار النّظريّ لهذه السّياسات، وكيفية تنفيذها وثانيا: في تبيان أحوال تطبيق هذا الإطار وطرقه. لذلك ارتأينا ترجمته ليكون عيّنة لمثل هذه الدّراسات المهمّة التّي نحن بأمّس الحاجة إليها اليوم، لتفكيك هذه السّياسات اللّغويّة الامبرياليّة التّي سطّرتها فرنسا في الجزائر ووضع سياسات وتخطيطات لغويّة، تعيد جبر ولمّ الشّروخ التّي تركتها سابقتها.

مقدمّة المؤلفين: إنّ الهويّات العرقيّة والممارسات اللغويّة يتم تشكيلها بشكل مستمر... لا يتوقف استخدام اللغة أبداً عن التّغيير، ... والماضيّ دائمًا مصدر قلق حاليّ - في التّاريخ القصير لن يتوقف السماح للمشرعين بالرّاحة.(Fardon and Furniss 1994: 24)

الهدف الرّئيسيّ من هذا الفصل هو تقييم نجاح أو فشل السياسات اللغويّة الكولونياليّة وما بعد الكولونيايليّة في إفريقيا، حيث أن السياسات اللغويّة، كما يقترح الكتاب، هيّ عمل مستمر في التّقدّم.

توسيع المعرفة عن الكولونيالية: الآثار المترتبة عن السياسة اللغويّة في أفريقيا:

هناك ثلاث مراحل لدراسة الكولونياليّة في أفريقيا. المرحلة الأولى، في سبعينيات القرن الماضي، كان يهيمن عليها عمل والرّشتاين (1986) (Wallerstein). تم تأطيرها من خلال العدسات السياسيّة والاقتصاديّة التّي ركزت على "القيود الهيكلية" للرأسماليّة الاستعماريّة وكيف شكّل الاستعمار الاقتصاديات المحليّة وأعاد بناء الطّبقة الاجتماعية. كان بناء مثل هذا المركز والهوامش، هامًا جدا للتأملات حول ما يشكل الاستعمار. تتلاءم "الإمبرياليّة اللغوية"، في دراسة التّخطيط اللغوي، مع المراحل الأولى من الدّراسة في الدّراسات الكولونياليّة التّي تمّ فيها تأطير المركز ككيان موحد يسعى إلى التّرويج لمصالحه على حساب المحيط الخارجي. من المثير للسخريّة أنّه على الرّغم من أنّ فكرة المركز/المحيط الخارجيّ والإمبرياليّة اللغويّة قد فقدت مصداقيتها، إلاّ أنّ المشاركة الواسعة للصين في أفريقيا وانتشار لغة الماندرين الصينيّة تجعل الإطار مناسبًا كطريقة للتفكير في التّخطيط اللغوي.

وترتكز المرحلة الثانيّة على طرق النّظر الأوروبيّة إلى الأفارقة وتكوين تصوّر حول الأفارقة على أنّهم "الآخرون"، وعلى العكس من ذلك فإن فكرة "الآخر" أو الآخريّة(Said 1978 ؛ Behadad Todorov 1993 1994) شكلّت أوروبا على نحو متناقض. في هذا البحث تم تحليل التّفاعل والتّبادل بين "الآخر" وأوروبا من حيث "التّهجين". ومع ذلك، فالتّهجين من جانب واحد لأنه يفترض كيفية دمج الأفارقة لممارساتهم الاجتماعيّة واللغويّة في ممارسات الأوروبيين، من حيث اللغة، وإنتاج أنواع أفريقيّة من اللغة الإنجليزية. ولذلك، فهيّ لا تمثل أصنافاً أوروبيّة من اللغات الأفريقيّة التّي أنتجها الأوروبيون مثل تجولوتجو(Tjolotjo) لتشولوتشو (Tsholotsho) وجوالو (Gwelo) لجويرو (Gweru)، في دول مثل زيمبابوي. وفي هذا الصدد، يجب تقييم مبادرات السّياسة اللغويّة مقابل الممارسات اللغويّة الفعليّة بدلا من الكيانات النّظريّة المجردة. وعلاوة على ذلك فإن التّهجين له حدود كطريقة لتأطير السياسات اللغويّة في إفريقيا. ويفترض أن هناك لغات أفريقيّة "نقية" وقواعد لغويّة أوروبيّة يتم دمجها فيها، وإن كان بدرجات متفاوتة لتشكيل أشكال مختلطة. فالهيمنة بوصفها نموذجًا تحليليًا لممارسات اللغة الأفريقيّة، هيّ أيديولوجيّة أحاديّة اللغة، تسعى إلى تنزيه نفسها عنها.

تعرضت السياسات الاستعماريّة، في بعض الحالات، للخطر بسبب عدم تحديد من هو المستعمِر أو المستعمَر، كما يتضح من حالة مصر في علاقتها مع السودان. كان المصريون متناقضين حول وضعهم خلال فترة السيادة المشتركة (Condominium) (الفترة التّي حُكم فيها السودان بالاشتراك بين المصريين والبريطانيين من عام 1899 إلى 1956). ففي هذه الفترة، كان المصريون غير متأكدين مما إذا كانوا مستعمرين للسودان أم أنهم، مثل السودانيين، استُعمروا من قبل بريطانيا، وهو تناقض مازال يؤثر على طبيعة العلاقة السودانيّة المصريّة إلى اليوم (Powell 2003). ولم يكن التّناقض في الوضع الاستعماريّ فريداً مع مصر على الرّغم من أنّ القضيّة المصريّة جعلت هذه المسألة دراميّة. ويلزم تفسير التّمييز بين المستعمر والمستعمر بدلاً من اعتباره أمراً مفروغاً منه (المرجع نفسه).

هناك فئة أخرى، تم استخدامها بشكل متكرر في أفريقيا ما بعد الاستعمار، هيّ الدّولة القومية. فلسوء الحظ، وعلى الرّغم من أهميّة الدّولة القوميّة كإرشاد تحليلي، فإن أهميتها بالنّسبة للسياسات اللغويّة لم يتمّ تحليلها بدقّة في سياسات التّخطيط اللّغوي. تعمل الدّولة القوميّة كنقطة ارتكاز تحدّد فيها السّياسات اللّغويّة. فالسياسات اللّغويّة الآن مفهومة من حيث السّياسة اللغويّة النّيجيريّة، والسّياسة اللّغويّة الإريتريّة والتّنزانيّة إلخ. وعلى الرّغم من أهميّة تحليل مفهوم الدّولة القوميّة، إلاّ أنّ مفهومها وتقييم سياسات اللغات في إفريقيا سوف يكونان معقدين من حيث مدى تطبيق سياسات التّخطيط اللغويّ بشكل جزئي. إنّ مدى نجاح تنفيذ السياسات أمر معقّد لأنّ الدّول القوميّة تختلف من حيث الحجم والتّعقيد والموارد ودرجة الاستقرار السّياسي.

وبما أنّ الدّول القوميّة تختلف، فإنّ ما يشكل سياسة ناجحة يجب أن يتمّ تقييمه على خلفية تعقيد هذه الدّول وتاريخها السياسي. فقد يكون، مثلا، مسار السّياسات اللّغويّة في بلدان مسالمة مثل غانا وتوجو مختلفاً عن مسار البلدان التّي تعانيّ من الصراعات مثل السّودان والكونغو ورواندا وبوروندي. لذلك يمكن أن نفترض أنّ ما يمكن أن يشكّل سياسة لغويّة ناجحة لأقاليم أقل تعقيداً نسبيًا أو أقل تعقيداً من النّاحيّة العرقيّة، مثل سوازيلاند وإريتريا، سيكون مختلفاً عن الدّول الأكثر تعددا من حيث العرقيات واللغات مثل نيجيريا ومصر والدّول القوميّة المضطربة سياسياً مثل السودان. وفي المقابل يوجد مجموعات عرقيّة ولغويّة تتعدّى الحدود السياسيّة أيّ أنّها مزدوجة الصبغة، مثل، كالانغا (Kalanga) في بوتسوانا وزيمبابوي وشونا (Shona) في موزمبيق وزمبابوي، وتونغا (Tonga) في زيمبابوي، وموزمبيق وجنوب أفريقيا، ويو (Ewe) في التّوقو وكينيا والأشوليّة في السودان وأوغندا، وجدت فرصًا لممارسات اللغة النّاجحة التّي نتجت عن التّعاون المتجاوز للحدود.

أسهمت المنظمات غير الحكوميّة (NGO) مثل المعهد الصيفي للّغويات (SIL International) ومشروع التّعليم البديل في جنوب إفريقيا (PRAESA)، ومركز الدّراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقيّ (CASAS) في أفريقيا ومقره في كيب تاون، بشكل كبير في التّخطيط اللغويّ في أفريقيا. ومع ذلك، في حين لعبت المنظمات

غير الحكوميّة دوراً هاماً في تسهيل تطوير وتنفيذ السياسات اللغويّة في أفريقيا، إلا أنّها انتِقدت لأنّها نادراً ما كانت عرضة للمساءلة أمام المجتمعات التّي تسعى إلى خدمتها. ولا ينبغيّ النّظر إلى هذا على أنه اقتراح بأن تكون المنظمات غير الحكوميّة مسؤولة فقط أمام مموليها. وإنّ هذه المنظمات غير الحكوميّة القويّة الممولة من العديد من المصادر لا تكون في بعض الأحيان مستقلة عن مموليها فقط ولكنّها تصوغ وتنفذ بشكل تعسفي سياسات لغويّة دون إشراك المجتمعات المحليّة التّي تخدمها. وهو تعسف محجوب تحت عنوان المشاركة المحليّة.

1- **تحديات بعض مصطلحات علم اللغة الاجتماعي**: تمّ استخدام مجموعة من المصطلحات في وصف أفريقيا المعاصرة. أهمّها الأنجلوفونيّة، والفرانكوفونيّة، واللوزفونيّة، فشكّلت خطابات تستخدم لوصف المناطق الجغرافية المرتبطة بالقواعد البريطانيّة والفرنسيّة والبرتغاليّة على التّوالي. فشكّلت، في جوهرها مصطلحات وصفية لا تعكس بأيّ شكل من الأشكال النّسيج اللغويّ لأفريقيا. وفي المقابل، يؤكد استخدام هذه المصطلحات على انتشار اللغات الاستعماريّة السابقة على حساب التّعدديّة اللغويّة الموجودة في هذه المناطق. ومن ناحيّة أخرى، توظَّف اللغة العربيّة على منطقة يشار إليها باسم شمال إفريقيا بما في ذلك السودان. إن إدراج السودان تحت فئة اللغة العربيّة هو منافسة شديدة. يدور هذا الاحتجاج حول حقيقة أن حواليّ ثمانيّة وثلاثين في المائة فقط من سكان السودان هم من العرب الذين يتحدثون العربيّة وبالتّاليّ فإنّ إدراجها في الفئة العربيّة هيّ تسميّة خاطئة. يجسد هذا الوصف الحقائق اللغويّة في شمال السّودان بدلاً من السودان كله، مما يثير مسألة ما إذا كان يجب فهم المشهد الاجتماعيّ اللغويّ للسودان من ناحيّة جزء واحد من البلد.

وعلى الرّغم من أن تعبيرات مثل الفرنكوفونيّة، واللوزفونيّة والأنجلوفونيّة، تعكس طبيعة الحكم السّياسيّ فإنّها تشكل وسائل لإدراك المشهد الاجتماعيّ اللّغويّ الإفريقيّ من منظور رسمي. يشير استخدام مثل هذه المصطلحات إلى وجود تناقضات بين سطح الممارسات الأعلى. يوجد، في جميع هذه البلدان، تعدّد اللّغات على الرّغم من أن الخطاب الرّسميّ المُغلّف بهذه المصطلحات يشير إلى أنّ السّياسات اللّغويّة هيّ أحاديّة اللّغة في المقام الأوّل. ليس من المستغرب أنّ وجهات النّظر التّقليديّة حول التّخطيط اللغويّ في كثير من الأحيان تشجب التّناقض بين الممارسات اللغويّة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. وهذا راجع لسببين. الأول سبب عملي، وهو تشبث معظم الحكومات الأفريقيّة بسياساتها اللّغويّة، رغم الضغط المتضافر من قبل النّاشطين اللغويين، والسياسات التّي اقترحوها. ثانياً، عدم اتّحاد موقف هؤلاء النّاشطين تجاه المقاربة المتبناة. أمّا من النّاحيّة النّظريّة، فإنّه على الرّغم من أنّ التّضارب هو نتاج تفاعل الموارد الماليّة والالتّزامات الأيديولوجيّة، فإنّه يوفّر فرصًا للمشاركة المدنيّة، وبالتّاليّ يعمل كمساحة هامّة لأصحاب المشاريع اللغويّة والنّشطاء النّاطقين باللغة المحليّة، للمشاركة في المجالات المحليّة ليكون لديهم تأثير أكثر سهولة من المستوى الوطني، وهيّ عمليّة كان يمكن أن تصبح صعبة، إن لم تكن مستحيلة، إذا كان هناك تزامن تامّ بين العمليات من القمّة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمّة. علاوة على ذلك، لكيّ تنجح السّياسات على مستوى

الواقع على المستويات المحليّة، لا ينبغيّ التّرويج لها في سياسات اللّغة الوطنية. ويرجع ذلك إلى أنّهم سوف يُفقدون شرعيتهم، في جميع الاحتمالات، بسبب تعقيد السّياسات الجيوبولتيكيّة والصّراعات الكولونياليّة وما بعد الكولونياليّة والدّوليّة، التّي ربما تكون أكثر حدّة على مستوى المجتمعات المحليّة منها على المستويات الوطنيّة.

ومن المفارقات، أنّه من المرجح أن تكون الممارسات اللّغويّة على مستوى السّطح ناجحة إذا اقتصرت على السّياقات المحليّة. وعلى الرّغم من أنّ "المحلي" سيكون ذا أهميّة في النّموذج الذّي يوجد فيه تناقض بين الممارسات في سطح المستوى الأعلى، فيجب استخدام المصطلح بشكل دقيق. وقد يؤديّ استخدام هذا المصطلح إلى استنساخ فهم أيديولوجيّ للغة باعتبارها "رمزًا اجتماعيًا مقننًا" (Abdelhay 2010). إنّ العلاقة بين العمليات التّنازليّة والعمليات التّصاعديّة تتفاقم، ومما يزيد من تعقيدها ميل العمليات إلى التّصاعد في بعض الأحيان لتخريب الأولويات الوطنية. ومثال ذلك، أنّه في حين حظرت الحكومة الاستعماريّة البريطانيّة استخدام اللغة العربيّة في جنوب السودان (كجزء من سياستها الجنوبية)، سهلت انتشارها دون أن تدري، لأن اللغة العربيّة كانت لغة مشتركة وكان معظم الجنوبيين يعرفون القراءة والكتابة باللغة العربيّة، فلم تنجح الخطوط الرّومانيّة في استبدال الخط العربي. ومن ثم، فإن سياسات اللغات الاستعماريّة لا تشكل ممارسات محليّة، وحتّى في الحالات التّي يكون لها تأثير كبير، لم يتم قبولها بشكل سلبيّ فقط ولكن تمت مقاومتها ومصادرتها بطرق شكّلت كيف سيتم التّعبير عنها.

مثال آخر، هو حكومة زيمبابوي، التّي تعترف باللغة الإنجليزيّة باعتبارها واحدة من اللغات الرّسميّة للأمة (Makoni et al. 2007). ومع ذلك، فقد كانت هذه السياسة ناجحة للغايّة لدرجة أن السياسات الوطنيّة قد خربت من القاع، لأن ما ينتشر على نطاق واسع ليس الإنجليزيّة القياسيّة ولكن الأصناف المحليّة غير القياسيّة للغة الإنجليزيّة، والتّي تستند إلى معايير مركزيّة أكثر من كونها قواعد خارجية. وهذا واضح في استخدام الأسماء الشخصيّة، التّي من الواضح أنها ليست قياسيّة في البلدان الأخرى النّاطقة بالإنجليزيّة مثل Sinfree وGodfree (Makoni et al. 2007 وLordwin؛ 2010) حتى بين المتعلمين تعليماً عالياً. كما تم رصد عمليّة مماثلة من "توطين" اللغات الأوروبيّة في الكاميرون، حيث تنتشر كل من المتغيرات المحليّة للغة الإنجليزيّة والفرنسيّة على نطاق أوسع من التّنوع الرّسميّ الذّي يتم التّرويج له من خلال سياسات تعليم اللغة (Esch 2010). في حين أنّ السياسات اللغويّة الرّسميّة قد تهدف إلى التّرويج للغة الإنجليزيّة، إلا أن المتحدثين الأفارقة باللغة الإنجليزيّة الذين يحملون نسخة من اللهجة الأفريقيّة تقارب الإنجليزيّة المعياريّة، يُستهزَأ بهم ويشار إليهم بشكل سيئ باسم "جوز الهند" أو "أوريو" - أسود من الخارج وأبيض في الدّاخل - ويوصفون بأنهم "عضوا ألسنتهم" (Dlamini 2006) عندما يتحدثون الإنجليزية. وهذا ما يبرر شعبيّة لغة الماندرين الصّينيّة

في أفريقيا نتيجة للشعور بأنّ اللغة الإنجليزيّة محليّة للغايّة لدرجة أنّها لم تعد تستخدم "الورك" أو "البارد" على عكس الصّينيين الذين لا يزال لديهم لمسة خارجيّة عليها.

وعلى العموم، فإنّ استخدام مصطلحات مثل الفرنكوفونيّة، واللوزفونيّة والأنجلوفونيّة مليء بالاختلافات فيما يتعلق بكفاءتها في وصف النّسيج اللغويّ لأفريقيا. هذه الفئات اسميّة وليست صفات دقيقة لممارسات اللغة في كل منطقة بسبب التّنوع داخل وعبر كل منها. على سبيل المثال، لا تستخدم المناطق المشار إليها باسم اللغة الإنجليزيّة فقط الأنواع المحليّة من اللغة الإنجليزيّة بل أيضًا العديد من اللغات الأفريقيّة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن التّشابه الواسع للغة في جميع المجالات المختلفة يضر بسلامة كل فئة.

كما أن أهميّة كل فئة تقوضها التّناقضات في السياسة اللغويّة، كما هو موضح في حالة السياسة اللغويّة البريطانية. فعلى سبيل المثال، دعّمت السياسة اللغويّة الاستعماريّة البريطانيّة في السودان اللغة العربيّة في إريتريا، بينما حظرت في جنوب السودان (Sharkey 2003 ؛ Miller 2007 ؛ Abdelhay et al. 2010) نشاط استخدامها ودعّمت الثالوث - أيّ استخدام اللغة الإنجليزيّة واللّغة الأفريقيّة والمسيحية. وخلال فترة الحكم المشترك بين مصر وبريطانيّة، تباينت أدوار وحالات اللغة العربيّة والإنجليزيّة والأفريقيّة بين شمال وجنوب السودان (Abdelhay وآخرون). ففي الشمال، تم تشجيع العربيّة والإسلام. وفي الجنوب كانت اللغة الإنجليزيّة، واللغات الأفريقيّة والمسيحيّة والرّوحيّة هيّ الموضوعات الرّئيسيّة (Sharkey 2003). لم يشجع البريطانيون على استخدام اللغة العربيّة في الجنوب، حيث استخدمت اللغة العربيّة فقط في المواقف التّي كانت بمثابة لغة مشتركة فيها. كما بذلت جهود لإجبار الشرطة والجيش على استخدام اللغتين الإنجليزيّة والعربية. ومع ذلك، فشلت الجهود التّي بذلها البريطانيون في تثبيط استخدام اللغة العربيّة في الجنوب مع الاستخدام الواسع النّطاق لكريول عربيّ / أفريقي، وجوبا عربيّة، والذّي قد أصبح علامة على هويّة السودانيين الجنوبيين في الشّمال. ومع أنّ اللّغة الإنجليزيّة كانت اللّغة الرّسميّة والمسيحيّة الدّين الرّسمي فقد كان هناك صراع حاد بين الضباط الاستعماريين البريطانيين حول مدى استحسان مثل هذا النّهج. وبالمثل، مع أنّ البريطانيين شجعوا على استخدام اللغة الإنجليزيّة، فإنّ المبشرين الفرديين اتخذوا قرارات تعتمد على مقتضيات السّياق الخاص بهم والأذواق الشّخصيّة كمبرر لمراجعة المشروع اللغويّ لأسلافهم (Meeuwis 2009). أرسى البريطانيون، في بعض السياقات، مثل السودان، الإسلام والعربيّة كسياسات رسميّة للجزء الشّمالي كطريقة لفصله عن نظيره الجنوبيّ (Sharkey 2003؛ Miller 2003b؛ Abdelhay 2010). وحاول النّمط البريطانيّ للاستعمار إضعاف اللغة العربيّة الفصحى الكلاسيكيّة / الحديثة من خلال تشجيع اللغات المحليّة / العاميّة.

كان البريطانيون، في بعض المواقف أيضاً، ينظرون إلى الكتابة العربيّة كقوة قوميّة خطرة، ومن ثمّ حاولوا كتابتها بالخط الرّومانيّ لإضعافها. وكانت الكتابة، في حالات أخرى، تعدديّة تمزج بين الخط العربيّ

والرّوماني، وهو ما يدل على العلاقة بين اللغات والخط الكتابي، ولم يكن ذلك أيقونيا. فمثلا، تتم كتابة لغة الولوف (Wolof) والبولار ((Pular والمانيكا Manyika))، إمّا بخطوط عربيّة أو رومانيّة أو مزيج من الاثنين. وفي بعض الأحيان يتمّ كتابة العبارات العربيّة بخط رومانيّ أو عبارات فرنسيّة بخط عربيّ. تعتمد اللّغة العاميّة في بعض المدن الأفريقيّة على العديد من الخطوط (على سبيل المثال في تونس)، بينما في اللغة الرّسميّة توجد لغة واحدة تحتويّ على خط واحد، مع كتابة غالبيّة اللغات الأفريقيّة بالأبجديّة الرّومانية. التّحولات الفنيّة من خطّ إلى آخر مهمة. فعلى سبيل المثال، كتب البريطانيون اللغة العربيّة بالخط الرّومانيّ ليعكس رمزياً سيطرتهم على اللغة العربية. وبعد عام 1957، اعتمدت الحكومة السودانيّة كجزء من عمليّة التّعريب إعادة كتابة اللغات الأفريقيّة الأصليّة المكتوبة بالخط الرّوماني بالخط العربي. تميز التّحول، من حيث التّهجئة، من إفريقيا ما قبل الاستعمار إلى إفريقيا في الاستعمار بل في حقبة ما بعد الاستعمار، بالتّحول من اللغة العربيّة (العجمي) إلى الخط الرّوماني. كانت هذه تغييرات رمزيّة أدت إلى التّعامل مع اللغات الأفريقيّة باعتبارها أوروبيّة أكثر منها أفريقيّة، ومع الكتابة كمشروع أجنبي، على الرّغم من وجود خطوط قديمة مكتوبة في القرن الأفريقي، فايّ (Vai) في ليبيريا التّي سبقت الاستعمار، وإثيوبيك/غايز (Ethiopic/Ge'ez) وتيفيناغ (Tifinagh)، ونكو (N'ko) وميندي (Mende) وكيكاكيّ (KiKakui). لم يكن التّحول من نظام إملائيّ إلى آخر دائماً كاملاً، لدرجة أن بعض اللغات الإفريقيّة تحتويّ على خطوط متعددة، وأن التّهجئة في حالة تغير مستمر، مما يجعل اكتساب معرفة القراءة والكتابة باللغات المحليّة أصعب مما ينبغيّ أن تكون. لذلك كان علم الاملاء مصدرًا للجدل لأنّه تقنيّ ورمزيّ معا.

تتحدّى تناقضات السّياسة، من منظور تاريخيّ نقديّ (كوبر وستولر 1992)، الرّأيّ القائل بأنّ الأنظمة البريطانيّة أو غيرها من الأنظمة الاستعماريّة الأخرى كانت موحدة ومفهومة فلسفيا. لم تكن القرارات المتعلقة بتفاصيل سياسات الحكومات الاستعماريّة تستند دائمًا إلى استراتيجيات واضحة. ولم يكن هناك "المشروع الإمبراطوريّ بانوبتيكون (panopticon)" (المرجع نفسه). كانت السياسات اللغويّة الاستعماريّة عبارة عن سياسة ترقيعيّة (bricolage)، وهيّ مزيج من التّوجهات الفلسفية المتعددة مثل التّركيّة والفرنسيّة والتّجارب الإمبراطوريّة المهدية. فلم يكن هناك إجماع بين البريطانيين والفرنسيين حول استحسان المغامرات الإمبراطوريّة الاستعمارية. ففي فرنسا مثلا، كان هناك خلاف بين الجمعيّة الفرنسيّة والحزب الجمهوري لأنّ هذا الأخير شعر أنّه لا يمكن التّوفيق بين المشاريع الإمبراطوريّة والحقوق المتساويّة للنّاس، التّي تأسّست عليها الجمهوريّة الفرنسيّة.

كان تنفيذ السياسات الاستعماريّة صعبًا لأنّ هذه السّياسات تمّ وضعها بشكل جزئيّ وتفسيرها بشكل غير متسق. كما تم التّأكيد على صياغة جزئيّة للسياسات من خلال التّناقض في الولاء بين الإداريين الأفارقة المستعمرين من المستوى المتوسط والدّيناميات الدّاخليّة للمجتمعات المحليّة للاستعمار. ومن ثم فإنّ الاستعمار

كان أكثر فوضى مما هو معترف به عادة، وتتباين آثار هذه السياسات اعتمادًا، على ما إذا كانت المجموعة المتأثرة عبارة عن مجتمع تم تكوينه حديثًا ومتجانس نسبيًا، أو ما إذا كان مستقرًا جيدًا وكذلك على تنوعه وقدرته على التّلاؤم أو مقاومة هذه السياسات. ومما يزيد من تعقيد تحديد آثار السياسة الاستعماريّة ازدواجيّة الدّول مثل مصر، التّي لم تكن متأكدة من كونها مستعمرة للسودان أو جزء من المنطقة التّي استعمرها البريطانيون. ولأن معرفتنا بالماضيّ الاستعماريّ غير مكتملة، فيجب أن نكون حذرين من الادعاء بأنّ السّياسات اللغويّة المعاصرة لما بعد الاستعمار هيّ بالضرورة تراث الماضي. فمن المحتمل أنها قد تكون إرثًا من الماضيّ ولكن ليس بالضرورة أن تُغمر به. لا يمكن للحاضر أن يكون نتيجة قويّة وتراثا للماضيّ إذا كانت معرفتنا بالماضيّ متحيّزة. ومع ذلك، لا ينبغيّ أن يفسر ذلك على أنه إنكار لمتانة الفئات الاستعماريّة التّحليليّة، لا سيما في المفاهيم المعرفية مثل تحديد ما يشكل اللّغات واللّهجات وما إلى ذلك (Errington2007). وهذا واضح في وصف اللّغات الأفريقيّة، لا سيما في القواعد والقواميس التّي تستند جميعها إلى تنسيقات نشأت من اللاتينيّة ووصلت إلى أفريقيا عن طريق الحكم الأوروبي.

2- **كتابة القواعد النّحويّة الأفريقية: تجميع المفرد وتفريد الجمع:** توجّه كتابة القواعد النّحويّة الانتباه إلى عدد من القضايا في التّخطيط اللغوي. فكتاباتها، وهيّ شكل من أشكال تخطيط المدوّنات كانت ذات دوافع سياسية. فكان بناء القواعد النّحويّة جزءًا من الحكم الاستعماريّ حيث سعى الحكام الأوروبيون لتطوير أمر اللغة لغرض قيادة الأفارقة (Cohn 1996).

إنّ ما يشكل "اللغات الاستعمارية" لا يشير إلى اللغة الإنجليزيّة أو الفرنسيّة أو البرتغاليّة بل إلى التّهجينات الإعلاميّة للغات الأفريقيّة (Mufwene 2005؛ Makoni et al. 2007؛ Meeuwis 2009). وما كان يدعونه النّخب الأفريقيّة، في البدايّة، اللغات الاستعماريّة هيّ أصناف موحدة من اللغات الأفريقيّة وليس الإنجليزيّة والفرنسيّة وغيرها (Errington 2007). تُظهر حالة اللغة الاستعماريّة كبناء، كيف أن المعنى المرتبط بمفهوم ما، يختلف باختلاف المساحة الجغرافية والسياسيّة، وكذلك في الجغرافيا السياسيّة الدّوليّة المعاصرة. فمثلا، يتم النّظر إلى اللغات الأفريقيّة وتعريفها على أنّها محليّة في إفريقيا، ولكنها تعتبر عالميّة في العالم الثقافي والموسيقيّ الأوروبي. علاوة على ذلك يتم مسح التّمييز المهم بشكل رسميّ في بعض الحالات في سياقات أخرى. خذ على سبيل المثال حالة جنوب إفريقيا كمثال لخطابات التّخطيط اللغوي. هناك إنفاذ مؤسسيّ للتّمييز بين الزّوسا Xhosa)) والزّولو Zulu)) كلغات مختلفة لكل منهما قاموسه وإملاءه، ومع ذلك فُقد هذا التّمييز في الإحصاء الأمريكيّ (García 2009).

كان الاستعمار مهمًا أيضًا من النّاحيّة المعرفية كما هو واضح في معاملة المجموعات العرقيّة الأفريقيّة على أنها متجانسة وثابتة، في حين أنها كانت، في الواقع، دائمًا متغيرة وديناميكية. تم تحويل هذا التّجانس والرّكود في المجموعات العرقيّة إلى اللغة. وعلى الرّغم من سعيهم للتأثير على المستقبل فإنّ سياسات

تخطيط اللّغات في إفريقيا المعاصرة تعتمد على فئات من الماضي. تمّ تعبئة المجموعات العرقيّة المبنيّة كمواقع للنّضال. فكان، مثلا، إنشاء وحدات عرقيّة ولغويّة مكتفية بذاتها، مثل النّوبة في السودان أو الكوسا، والزّولو والسوازيّ في جنوب أفريقيا، هيّ الأساس الذّي وضعت عليه السياسات اللغويّة الوطنيّة في أفريقيا ما بعد الاستعمار. سياسيا على الرّغم من أنّ هذه الفئات لا تشكل جزءا لا يتجزأ من الهويّة الأفريقيّة، إلاّ أنّه تمّ تخصيصها كطبيعة مخفية بذلك طموحاتها التّاريخيّة والثقافية. وقد اعتبرت صحتهم أمرا مسلما به، وبالتّاليّ فهيّ تتغاضى عن مدى بناء ما يسمى باللغات الأصليّة على أساس نموذج أوروبي، وهيّ عمليّة تيسرها عمليتان متعارضتان؛ "تفرد التّعددية" و"تعدديّة التّفرد" (Makoni and Pennycook 2011).

اتُّخذت لغات، في تعدديّة المفرد، مثل، الزّولو، والزّوسا والسوازي، لتكون لغات مختلفة، إلاّ أنّها- كما هو واضح من الممارسات الثقافية للمتحدثين بها- تعكس أصولا أو سلالة مشتركة. وبالمثل، فإنّ الدّنكا (Dinka) والنّوير (Nuer) في السودان كانا في يوم من الأيام جماعة عرقيّة واحدة. إلا أنّه خلال مؤتمر ريجاف (Rejav) للغة، الذّي عُقد في السّودان في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، تم فصل الدّنكا والنّوير إلى مجموعتين عرقيتين مختلفتين، مما يعكس مرة أخرى عمليّة تعدديّة المفرد. وتعامل المبشرون الاستعماريون مع اللهجات المترابطة للدينكا كلغات منفصلة. لم تكن قبيلة الدّينكا والنّوير موجودة من قبل كهويات عرقيّة، بل كان وصفها يستند إلى اللغة. فهويتهم كمجموعات عرقيّة منفصلة هيّ بناء استعماري، كما يظهر ساوثال(Southall)): كانت النّوير والدّينكا عبارة عن روايات ملائمة للمستكشفين الأوائل، والمشرفين والمبشرين والأدباء، واللغويين وعلماء الأنثروبولوجيا، ولذا فهم لا يزالون معنا، وقد اكتسبوا مصالحهم الخاصة الكافية خلال الفترة الاستعماريّة لتكريسهم. (Southall 1976: 464).

استمرّ التّمييز بين المجموعات العرقيّة وكذلك التّمييز بين اللّغات في أفريقيا المعاصرة. ومع ذلك لا يحتاج التّخطيط اللّغويّ إلى محاولة الجمع بين المفرد، ولكن، إلى تعدديّة التّعدديّة، من خلال إنشاء لغة معدنيّة تلتقط الفرديّة بينما لا تزال تشير إلى التّعدديّة مما يجعل التّمييز بين التّوحيد اللّغويّ والتّعدديّة اللغويّة غير ضروري.

وبالنّظر إلى العدسة الاستعماريّة التّي بنيت من خلالها اللّغات الأصليّة، فإنّ السّياسات اللّغويّة المعاصرة هيّ استمرار للسياسات الاستعمارية. بينما في لغة الاستعمار، السياسات اللّغويّة- بمعنى الشّفرات اللّغويّة- كانت نتاج التّدخل الاستعماري. تعمل سياسات ما بعد الاستعمار على افتراض أن اللّغات كانت موجودة قبل الحكم الاستعماري، بينما الشكل الذّي يتخذونه هو نتاج للتدخلات الاستعماريّة. تقودنا هذه السياسات إلى افتراض أن اللغة كانت موجودة قبل التّخطيط، بينما كانت اللغة كما نعرفها في إفريقيا الاستعماريّة وما بعد الاستعماريّة نتاجًا للتدخل الاجتماعي. ولا ينبغي، في المقابل، تفسير هذا على أنّ الأفارقة لم يتواصلوا قبل إصدار وتنفيذ السياسات الاستعماريّة، لكن تلك اللغة كما نفهمها لم تكن تشكل عنصرا رئيسيا في التّواصل

(Makoni and Pennycook 2011) أو لهذا الأمر، تلعب دورا مركزيا كعلامة هويّة. من أجل التّغلب على هذه القضايا الإشكاليّة المتعلقة بأنطولوجيّة اللغة في أفريقيا، هناك حاجة إلى اتجاه مختلف يكون فيه التّواصل مركزيا واللّغة متغيّر ثانويّ (Harris 2009). لذلك يجب أن يسعى التّخطيط اللّغويّ لتسهيل التّواصل أكثر من التّرويج للغة مما يعزز وضع اللغات أكثر من مستخدميّ اللغة.

والأمر الأكثر إثارة هو توافقيّة براه 2003) ((Prah)، الذّي يجادل بأن أفريقيا لديها خمس عشرة لغة "أساسية". ابتكر براه وزملاؤه تقنيات تهجئة موحدة للغات الأساسيّة في جميع أنحاء أفريقيا. ومن ثم يتعين تحديد نجاح السياسات اللغويّة من حيث التّنسيق ليس على المستوى الوطني، ولكن من حيث الدّرجات التّي تعتمدها الحكومات الوطنيّة المختلفة لتقنيات الإملاء المشتركة وتنفيذها كجزء من مناهجها الدّراسيّة الوطنيّة. إنّ نجاح المواءمة كمبادرة للّسياسة اللغويّة يقوم على مبدأ مختلف عن المبدأ الذّي سيشكل الأساس لمفاهيم حول اللغة في العمل المرجعيّ الموسوعيّ (Ethnologue) التّي أنتجتها وجمعتها SIL العالميّة، وهيّ منظمة مسيحيّة بتمويل أمريكي.

يتم تقييم نجاح السياسات اللغويّة في الإثنولوجيا (Ethnologue)، بمقابل المدى الذّي يسهّل فيه التّرويج للغات برنامج SIL التّبشيري. في هذا الصدد، يتم تقييم ما يشكل سياسة لغويّة ناجحة مقابل الخطابات التّي يقع فيها. والفرق الرّئيسيّ بين المشروع الاثنولوجيّ ومشروع براه، هو أن الأول يسعى إلى الجمع بين التّفرد بينما يهدف الثانيّ إلى عكس التّعدديّة الفرديّة من خلال دمج الموارد اللغويّة، مما يجعل المقارنة بين الاثنين كمشروعين لتخطيط اللغة أمرًا يصعب تحقيقه.

3- **السّياسات اللّغويّة لمدارس النّخبة:** لا يزال التّخطيط اللّغويّ في التّعليم في أفريقيا يمثّل موقعًا للطّعن لأنّ الإصلاح التّعليميّ والتّغيير في استخدام اللّغة بدوره هو أكثر من مجرد قضيّة تعليميّة (Benrabah 2005؛ 2007). إنّه تعبير عن الأيديولوجيّة السياسيّة (Baker 2003: 101) كما هو واضح في التّعريب والتّهميش والسّحفة (Swahilization). واللاعبون المركزيون في كل هذه العمليات هم النّخبة.

يمكن إرجاع ظهور النّخب الإفريقيّة إلى إنشاء المدارس الاستعمارية. إنّ إنشاء مدارس النّخبة مثل كليّة جوردون (Gordon College) في السودان، وأخيموتا (Achimota) في غانا، وثانويّة ديكارت (Lycée Descartes) في المغرب الكبير، خلق أفراداً يتحدثون بلغات أجنبية. كان الهدف من هذه المدارس هو إنتاج النّخبة الأفريقيّة الخاضعة والمواليّة للأوروبيين. إلاّ أنّه حصل غير ذلك، فقد أنتجت هذه المدارس إطارات من القوميين المؤهلين بما فيه الكفايّة لتحديّ الحكم الأوروبيّ ولكن في الوقت نفسه وجدوا أنفسهم عالقين في عالمين. العالم الاستعماريّ وأصولهم الأفريقية. وهذا مخالف لنوايا المؤسسين الأصليين للمدارس. وقد كان جميع رؤساء ووزراء السودان، بمن فيهم القادة العسكريون مثل محمد أحمد محجوب وإبراهيم وأبود من منتجات كليّة غوردون. لذلك تم إغلاقها بعد دمجها مع كليّة كيتشنر الطّبيّة، والتّي شكلت أساس جامعة

الخرطوم (Sharkey 2003). وبالمثل، كان معظم القادة الأفارقة القوميين من منتجات هذه المدارس. فقد كان كواميّ نكروما (Nkwame Nkrumah) من غانا منتجاً من اشيموتا وكان روبرت موغابيّ (Robert Mugabe) من زيمبابويّ منتجاً لكليّة كتامة (Kutama) في زمبابوي.

يمارس أعضاء القيادة السّياسيّة والعسكريّة والتّعليميّة، في جميع أنحاء أفريقيا، "محاصرة النّخبة" (Myers-Scotton 1993: 199). ففي المنطقة المغاربيّة، تعزيز التّعريب، الذّي استخدموه كاستراتيجيّة لحرمان غالبيّة السّكان، وبالتّاليّ تقليل أيّ منافسة محتملة لأطفالهم، الذّين تمّ إرسالهم إلى المدارس الفرنسيّة فقط أو المتعلمين في الخارج (Thomas 1999: 26). وهذا يضمن حصول أطفالهم على تعليم باللغة الفرنسيّة وهو أمر ضروريّ لمهن في مجال الأعمال والتّكنولوجيا. هذه الممارسة واضحة أيضاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يدعو قادة النّخبة إلى التّرويج للغات الأفريقيّة الأصليّة واستخدامها كجزء من مشروع تعليم اللغة الأم ولكن في نفس الوقت يرسلون أطفالهم إلى مدارس خاصة تستخدم فيها الإنجليزيّة والفرنسيّة والبرتغاليّة كلغة للتعليم.

تلاشت هيبة الإنجليزيّة والفرنسيّة والبرتغاليّة، في أفريقيا المعاصرة. وقد سارت عمليّة التّحضر بوتيرة سريعة عشوائيّة (Makoni and Pennycook 2010) مما أدى إلى ظهور عدد كبير من الفرانكوفونيّة المحليّة (Mufwene 2005؛ Makoni et al. 2007) أو اللغات العاميّة الحضرية. إن انتشار اللغات العاميّة في المناطق الحضريّة يتحدى القيمة الاجتماعيّة للغات الأوروبيّة بالإضافة إلى الرّؤى النّظريّة حول اللغة، ومن النّاحيّة الضمنيّة، التّخطيط اللغويّ، لأنّ تأطير التّخطيط اللغويّ يعتمد على الرّؤى النّظريّة للغة مثل التّعدديّة اللغويّة، المتجذرة بعمق في المنح الدّراسيّة الغربيّة لدرجة أن الافتراضات الخاصة بها لا يتم تحديها بقوة، ولا محاولة تجاوزها.

علاوة على ذلك، يشير ماكونيّ وزملاؤه (2010) إلى أنّه ليس مكانة وانتشار اللغة الإنجليزيّة أو الفرنسيّة أو البرتغاليّة هيّ التّي تشكل تهديداً للغات الأفريقيّة الأصليّة، بل هيّ اللّغة العاميّة الحضريّة التي تضعف قيمة اللغة الإنجليزيّة والفرنسيّة والبرتغاليّة بشدة بسبب القيمة الاجتماعيّة المتناقصة بسرعة للغات الأوروبيّة نتيجة لفرص العمل الرّسميّة المحدودة التّي توفرها هذه اللغات. كما أدى انهيار الاقتصاد الأفريقيّ إلى خفض القيمة الاجتماعيّة للغات الاستعماريّة السّابقة. وهكذا، في حين أن حجّة إيش Esch في (Esch 2010) تشير إلى أنّ المكانة الرّسميّة والبروز للّغة الإنجليزيّة والفرنسيّة قد أعطت المعرفة التّي ارتبطت بها قيمة عاليّة إلاّ أنّ أهميّة المعرفة المرتبطة باللّغات الأوروبيّة تقوّضها في الوقت الرّاهن الفرص المحدودة للتّوظيف الرّسمي. بالإضافة إلى ذلك- وبسبب خيبة أملهم من الغرب - وضعت معظم الحكومات الأفريقيّة "نظرة إلى السّياسة الشّرقيّة"، مما أدى إلى إدخال لغة الماندرين الصّينيّة (Mandarin Chinese). وتشير الزّيادة في عدد معاهد كونفوشيوس (Confucius Institutes) إلى أنّ الاهتمام بالصّينيّة وقيمتها يمكن في مقارنتهما

مع اللغة الإنجليزيّة واللغات الأوروبيّة الأخرى (على الرّغم من أن الانخفاض في استخدام اللغات الأصليّة ليس متجانسًا في المنطقة المغاربيّة، إلا أنها مازالتّ تحتفظ بقدرة كبيرة على البقاء من خلال التّجانس. على الرّغم من أن درجة التّهديد ومدى التّهديد يختلفان عبر أجزاء مختلفة من إفريقيا، فمن المعقول أن نسأل:

... لماذا نتمسك بأفكار حول اللغة والهويّة نشأت من الحداثة؟ فبدلاً من افتراض أننا يجب أن ننقذ اللغات ربما ينبغيّ علينا أن نسأل بدلاً من ذلك من الذّي يستفيد ومن يخسر من فهم اللغات بالطّريقة التّي نعمل بها وما هو على المحك بالنّسبة لمن وكيف ولماذا تشكل اللغات مجالاً للتنافس. (Duchêne and Heller 2007: 11).

وعلى الرّغم من أن اللغات المحليّة تحدث بشكل رئيسي، إلا أنّه في الآونة الأخيرة كانت هناك حالات من اللغات العاميّة المستخدمة في القصص المصورة والأدب الشعبي، وهو شكل من أشكال التّوحيد غير المنتظم. فعلى سبيل المثال، في كينيا توجد إعلانات عن المنتجات ذات العلامات التّجاريّة بالشنغ (Sheng)، وهيّ لغة عموميّة مدنيّة (Mutonya 2008). وبالمثل، يتم أيضًا نشر الكتب بالشنغ، مما يوحيّ بأنه، وإلى حد ما، تم إنزال اللغة الإنجليزيّة وغيرها من اللغات الأفريقيّة القياسيّة إلى الهامش. لكن في نهايّة المطاف يجب أن يعتمد التّخطيط اللغويّ منهج تعدد الطّموحات أو تعدد اللغات (Miller 2003 b)، الذّي يجسد العلاقات الدّيناميكيّة والمتطورة بين اللغة الإنجليزيّة والفرنسيّة والعربيّة واللغات الحضريّة واللغات الأفريقيّة الأصليّة والأنظمة السيميائيّة المتعددة، على عكس التّعدديّة اللغويّة التّي يبدو أنها تنطويّ على علاقة ثابتة بين اللغات المختلفة.

4- **تنفيذ السّياسة اللغويّة**: تمّت صياغة وتنفيذ السياسات اللغويّة في أفريقيا من خلال عدد من الأدوات، وأهمها المدارس. فهناك الكثير من المواد الدّراسيّة المطبوعة باللغات الأم استثمرت كوسيلة للتعليم. لكنّ النّتائج لم تكن حاسمة بسبب ما يلي: (1) نادرا ما أظهرت دراسات المتابعة لهذه العمليّة فوائد تعليم اللغة الأم، (2) عدم وضوح ما يشار إليه باسم "اللغات الأم"، (3) الاتجاه نحو تعليم بعض الطّلاب فيما يمكن اعتباره من وجهة نظر رسميّة اللغة الأم، ولكنها لا تتوافق مع ممارساتهم اللغويّة اليوميّة، بالنّظر إلى الأهميّة المحدودة للمدارس في ما يسمى لغتهم الأم. يخلق تعليم اللغة الأم حدوداً مكانيّة حول اللغات "من خلال طريقة خلق الحدود التّي يتم فيها فصل كل لغة في فصلها ووقتها الخاص، وعدم السماح لها بالاختلاط مع اللّغات الأخرى" (Hadi-Tabassum2006: 5). وحتى لو كان التّعليم باللغة الأم يمكن تنفيذه بنجاح، فإنّ هذا لا يمنع بالضرورة الإحساس بالظّلم المعرفي الذّي تكون المعرفة فيه مشروعة فقط إذا كانت تنبع من الغرب. وبالتّالي، فإن تعليم اللغات الإفريقيّة هو ممارسة لغويّة وطريقة خفية لتطوير وجهة نظر محددة للغة (Harris 2009) ودور المتحدث فيها.

هناك أداة مهمة أخرى لتنفيذ السّياسة اللّغويّة وهيّ المؤتمرات اللّغويّة. تعد المؤتمرات اللّغويّة من الأماكن المهمّة التّي توضع فيها السّياسات، وتتّخذ فيها القرارات المتعلقة بقواعد اللّغة، واللّغات التّي سيتم تدريسها واستخدامها كوسيلة للتّعليم. فكانت المؤتمرات اللغويّة تحظى بشعبيّة خاصة خلال الحقبة الاستعماريّة فنجد على سبيل المثال، مؤتمر اللغة الرّجفي (Rejaf) في السودان ومؤتمر 1933 في جنوب روديسيا. وعلى الرّغم من أنّ المؤتمرات تناولت القضايا المتعلّقة باللّغات الأفريقيّة والأفارقة، إلا أنّها استبعدت الأشخاص المعنيين بهذه السّياسات، مما خلق الانطباع بأنّ اللّغات الأفريقيّة المنتجة كانت عبارة عن قطع أثريّة أوروبية.

كانت أكاديميات اللّغات قويّة للغايّة وتستخدم على نطاق واسع كأدوات في صياغة وتنفيذ السّياسات اللغويّة. ومثال ذلك، "أكاديميّة اللغة العربيّة في الخرطوم"، التّي تأسست عام 1993. فقد تمّ في السودان تعريب التّعليم الجامعيّ من قبل أكاديميّة اللغة العربيّة - وهيّ هيئة حكوميّة تحت رعايّة وزارة التّعليم- من خلال تفويضها معظم هذه المسؤولية. وقد تمّ إنشاؤها بموجب أمر وزاريّ (21) لعام 1990 لمعالجة القضايا المتعلقة بالمناهج والكتب المرجعيّة والتّأليف والكلمات المستعملة للمصطلحات العلمية. وهناك أكاديميّة لغويّة أخرى معروفة، لعبت دوراً حاسماً في تعزيز اللغة في جنوب أفريقيا، هيّ أكاديميّة اللغة الأفريكانيّة (Afrikaans). فلقد نجحت هذه الأكاديميّة بشكل كبير في المساهمة في تطوير اللغة الأفريكانيّة إلى حد أن اللغة الأفريكانيّة هيّ الآن واحدة من اللغات القليلة غير الأوروبيّة المستخدمة كوسيلة للتعليم في المستوى الثالث في جنوب أفريقيا. كما يجب أن يُعزى نجاح أكاديميّة اللغة الأفريكانيّة، أيضًا، إلى الاستثمار الهائل الذّي وضعته حكومة الفصل العنصريّ في مشروع تطوير اللغة الأفريكانية. ليس من الواضح أن جنوب إفريقيا المعاصرة ستجد أنّه من الضروريّ القيام باستثمارات مماثلة في تطوير اللغات الأفريقيّة أو ترقيتها بسبب الموارد المحدودة. ويوجد الآن في جنوب إفريقيا المستقلة عدد كبير من أجهزة الدّولة التّي تركز على تطوير اللغات الرّسميّة الوطنية. فمجلس عموم إفريقيا للغات (PANSALB) يركز على تطوير اللغات الإفريقيّة من أجل تهيئة الظّروف المناسبة لاستخدامها. من غير الواضح، في الوقت الحالي، ما إذا كانت مراكز البحث والتّطوير اللغويّة المنشأة حديثًا والملحقة بالجامعات ستؤديّ هذه الوظيفة نفسها أم أنها ستكون مستقلة عن الوظيفة التّنمويّة لـ PANSALB.

لدى PANSALB أيضًا وظيفة الوساطة في مجال الحقوق اللغويّة التّي تتداخل مع وظيفة لجنة تعزيز وحمايّة الحقوق الثقافية والدّينيّة واللغويّة للمجتمع (CRL Commission). تتعامل PANSALB مع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق اللغة الفرديّة، في حين تتعامل لجنة CRL مع الشكاوى المقدمة من المجموعات. إلّا أنّه، قد تمّ وصفها بـ "مراقب بلا أسنان" (Perry 2004: 501) لأنه لا يملك سلطة الزّام منتهكيّ حقوق اللغة على الامتثال لتوصياته.

إذا كانت لجان اللغات هيّ نوع فرعيّ من أكاديميات اللغات، فهناك أعداد كبيرة من "أكاديميات اللغات" التّي تطورت مؤخرًا في إفريقيا، مثل جمعيّة تونغا (Tonga) للغات في زيمبابوي. يحدد ترودل(Trudell 2007) الجمعيات التّي لعبت أدوارًا في تعزيز لغات الأقليات، والتّي كانت بمثابة جماعات ضغط فعّالة لرفع مستوى لغات الأقليّات لكنّها عززت أفكار اللغات الأفريقيّة كأشياء لغويّة منفصلة قابلة للوصف اللغوي.

لقد نجحت أكاديميات/جمعيات اللغة إلى حد ما، لكن الوضع المكتسب لم يكن يستحق الجهود والاستثمارات الماديّة التّي تم وضعها في المشاريع. لم يسر التّرويج للغات الأقليات جنبًا إلى جنب مع تحسين وضع المتحدثين بلغات الأقليات هذه. ومن المفارقات، أنّ في بعض الحالات، كان للجهود المبذولة، لمحاولة تحسين وضعهم باستخدام نفس الإطار الفلسفي بالضبط مثل اللغات السائدة، آثار سلبيّة. فمثلا، كان إصرار لغات الأقليات في زيمبابويّ على أن يشار إليها على أنّها أصليّة ومساويّة في القدم لشونا (Shona) ونديبيليّ (Ndebele)، قد حرمهم من فرص خاصة للموارد لأنّهم يضعون أنفسهم في نفس القالب التّحليليّ (القوميّة الكلية)، والذّي حرمهم من وضعهم في المقام الأول.

5- **التّعريب كسياسة لغويّة:** ننتقل الآن إلى إفريقيا النّاطقة بالعربيّة. تتميز المواقف اللغويّة، في المغرب العربيّ والسودان ومصر، بالازدواجيّة (Arabic diglossia) العربية. يشير هذا المصطلح في المغرب الكبير إلى التّعايش بين العاميّة العربيّة/ العاميّة (الدّارجة أو العاميّة) و(كتابة) العربيّة الفصحى / الحديثة المعاصرة والتّي يتم توزيعها وظيفيًا. تُخصص اللغة العربيّة الفصحى الحديثة (MSA) لمجالات رسميّة مثل الخطب البرلمانيّة والأدب وخطب المساجد وما إلى ذلك. تتحدث أصناف من اللغة العاميّة كلغة أم في تفاعلات حميمة وغير رسمية. فمثلا يستخدم الرّئيس عمر البشير، في السودان، بشكل متكرر اللغة العربيّة العاميّة (عربيّة الخرطوم) في خطبه السياسيّة لإثبات تضامنه مع الجماهير وحشدهم لدعم أعماله. وغالبيّة المجموعات النّاطقة بالعربيّة في هذه البلدان، إن لم يكن كلها، تؤمن بتفوق وقدسيّة MSA، وعلى العكس من ذلك الدّونيّة في اللغة العاميّة واللغات الأخرى (Suleiman 2003). يتعرّف غير المسلمين على اللغة العربيّة من النّاحيّة القوميّة، في حين يتعرف المسلمون على اللغة العربيّة ليس فقط من النّاحيّة القوميّة ولكن من النّاحيّة الدّينيّة أيضًا. تعتقد الجماعات العربية/الأيديولوجيّة المعرّبة أن الفصحى هيّ اللغة الوحيدة للقرآن والتّراث الأدبيّ العربي، وتتأثر بالصراعات الأهليّة والدّين والقوميّة والحاجة إلى توطيد التّحالفات في العالم العربي.

اللغة العربيّة في المغرب العربي، بالأخص، تونس والمغرب، هيّ اللغة الرّسميّة الوحيدة. على عكس البلدان المغاربيّة الأخرى، فقد اعترف السودان باللغة الإنجليزيّة كلغة رسميّة منذ عام 2005، بالإضافة إلى اللغة العربية. السياسات اللغويّة في المغرب العربيّ مدفوعة بالتّعريب. لقد قاوم الأفارقة التّعريب في السودان ليس لأنّهم كانوا يعترضون على كون المغاربة عربًا، ولكنهم اعترضوا على إجبارهم على أن يصبحوا عربًا وبالتّاليّ خلق القوميّة الأفريقيّة (Prah 2008).

هناك ثلاثة معانيّ رئيسيّة لـ "التّعريب" (Bentahila 1983) (taisrib؛ Nyombe 1997؛ Miller 2003 Shaaban 2006). أولاً، التّعريب هو عمليّة لغويّة يتم فيها اعتماد الكلمات المستعارة صوتيًا ومورفولوجيًا من اللغة العربيّة، وقد تم تنفيذ عمليّة تخطيط المحاضرات من قِبل اللغويين والقوميين اللغويين العاملين في أكاديميات اللغة (Sawaie 2006). اللغويات في مثل هذه الحالات هو مشروع حكوميّ (William 1998 Biswas 2002). العلاقة بين تخطيط المدونات اللّغويّة ووضع اللغة، دائرية. إن تخطيط الكلمات الجديدة وإدخالها يزيد من وضع اللغة العربيّة، كما أنّ وضع اللغة العربيّة يجعل من الضّروريّ إدخال كلمات جديدة. العمليات ليست متسلسلة، ولكنها تعمل جنباً إلى جنب، حيث يتمثل هدف التّعريب في توطيد مكانة اللغة العربيّة باعتبارها اللغة الرّسميّة الوحيدة للبلد. فيجوز التّعريب مكانة أعلى للناطقين باللغة العربيّة أكثر من أولئك الذين يتعلمون اللغة العربيّة كلغة إضافية.

تم تعزيز عمليّة التّعريب، بواسطة أكاديميات اللغة، فقد تم إنشاء "تقليد من الشكوى اللغوية" (Milroy and Milroy 1985b: 36) أو "النّظافة اللّفظية" (Cameron 1995). حيث خدمت أكاديميات اللغة كأوصياء على نقاء اللغة وتهدف إلى الحفاظ على وعيّ MSA كلغة مقننة في الغالب. تاريخ هذا النّوع من الشكوى مهم لأنه لا توجد سوى طريقة واحدة صحيحة لاستخدام اللغة العربيّة في الأيديولوجيّة القياسيّة في العالم العربي. في هذا المعنى، هناك ما يبرر التّوحيد العربيّ في إطار خطاب تعريض اللغة للخطر. قواعد MSA هيّ نقطة التّقاء للوحدة العربيّة والخطاب المناهض للاستعمار. وبالتّالي، فإنّ الخطابات العربيّة حول تعريض اللغة للخطر هيّ عبارة عن وكلاء لاستنساخ الوحدة السياسيّة والاختلاف من خلال حمايّة الخط MSA. ما يتم تنقيته في سياق ما هو مقبول في سياق آخر. فمثلا، بينما في بعض الدّول النّاطقة بالعربيّة، يُقال إن اللغات العربيّة "النّقية" يجب أن تشكل أساسًا لتطور اللغة العربيّة، في مصر، يتم تشجيع استخدام مجموعة مصريّة عاميّة رسميًا لأنها تشعر أن مصر ستكون قادرة لتخيل نفسها من خلال مجموعة متنوعة من العاميات العربيّة وبالتّاليّ الحاجة إلى تخطيط لغويّ معين محليا.

يؤثر المفكرون الدّينيون، بالإضافة إلى أكاديميات اللغة، في الجزائر، في السياسات اللغوية. وهيّ تصور التّعريب من النّاحيّة الدّينيّة وغير قابل للتجزئة عن الإسلام (Benrabah2005، 2007؛ Grand'Henry 2006). وهذا التّجاور بين اللغة العربيّة والإسلام واضح أيضاً في السودان. ففي بدايّة التّسعينيات، صاغ حزب المؤتمر الوطنيّ (الحزب الحاكم الحالي) في السودان، اللغة العربيّة باعتبارها المجال التّعبيريّ المناسب لمخططه الأيديولوجيّ "المشروع الحضري". الهدف الرّئيسيّ لهذا المشروع القوميّ الإسلاميّ هو إعادة صياغة الهويّة الوطنيّة على أسس إسلاميّة وعربية. وبهذا المعنى، أصبحت اللغة العربيّة نوعًا من القوة يتمّ من خلالها بناء علاقات الهيمنة والتّبعيّة السّياسيّة. إنّ هذا التّقريب الاستراتيجيّ للغة العربيّة مع الإسلام هو الذّي أدّى إلى التّقسيم الهرميّ للموارد اللغويّة في السودان. يتكوّن التّعريب من فرض دينيّ واجتماعيّ ثقافي للهويّة العربيّة

على الجماعات العرقيّة غير العربية. إن سياسة التّعريب "تمحو التّنوع اللغوي" لأنّه لا يعترف بوضع اللّغات الأخرى. أصبح التّعريب مشروعًا حكوميًا يتم تنفيذه من خلال النّظام التّعليميّ بهدف إنشاء "دولة أحاديّة اللغة" بعد استقلال البلدان المغاربيّة،(Marley 2004: 25). إذا كان أحد الأهداف الأساسيّة للتعريب هو إنتاج أمة أحاديّة اللغة، فإن هذا الهدف لم يتحقق حتّى الآن.

قاومت العلاقة بين العربيّة والإسلام والعروبة جماعات غير عربيّة و/ أو غيرها من الجماعات العربيّة بما في ذلك الجنوبيون في السودان والبربر في المغرب والجزائر وبعض الأكاديميين. ينظر يوكويّ (Yokwe 1984: 155)) إلى التّعريب في السودان باعتباره "عمليّة استيعاب عنصريّ ودينيّ وثقافي للجماعات العرقيّة الأصلية". يقول دنغ (1995) (Deng)، معلقًا على المشروع العربيّ للنّخبة الشّماليّة السّودانيّة لبناء هويّة أحاديّة الثّقافة كشكل من أشكال "الاستعمار الدّاخلي":

كل الجماعات العرقيّة في البلاد لها تقريبا جذورها الأساسيّة في القبائل الأفريقيّة السوداء. لا تزال الأدلة على هذه الحقيقة واضحة في جميع القبائل، بما في ذلك تلك الموجودة في الشمال التّي تعرّف نفسها بأنها عربيّة. ومع ذلك، فإنّ ارتباطهم بالعربيّة هو نتيجة لعمليّة تمّ فيها تصنيف الأعراق والأديان مع احترام العرب والمسلمين على أنّهم أحرار ومتفوقون ومن سلالة أسياد العبيد، بينما كان يُنظر إلى الزّنوج والسود والوثنيين على أنهم يستحقون العبوديّة، إذا لم يكونوا في الواقع بالفعل عبيدا. بالنّظر إلى الموقف الذّي سُمح فيه لغير العرب بتغيير موقفهم بشكل كبير عن طريق التّحول إلى الإسلام، وتعلم التّحدث باللغة العربيّة، والتّزاوج مع العرب والتّعرف على الأنساب مع السلالة السّيدة، فإن الانتقال إلى الاستيعاب كان لا يقاوم. (Deng 1995: 4-5).

ومن المفارقات أنّه على الرّغم من مقاومة التّعريب، إلا أنه ظهر كشكل من أشكال المقاومة الثقافية واللغويّة للسياسات الاستعماريّة للتتريك والتّخطيطات الغربيّة للتقسيم والحكم. تم تطوير التّعريب في الجزائر كاستراتيجيّة لعكس السياسة اللغويّة وإرث الحكم الاستعماريّ الفرنسيّ في الجزائر. فقد كانت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسيّ لمدة 132 عامًا (1830- 1930)، وعملت على التّراجع عن آثار السياسات الاستعماريّة الفرنسيّة عن طريق استبدال اللغة الفرنسيّة بـ MSA. وفي المقابل، فإنّ النّظام الاستعماريّ الفرنسيّ في المغرب (1912- 1956) يهدف إلى توسيع الفجوة بين البربر والعرب من خلال التّشريعات المرسوم البربريّ Berbere) (Dahir le لعام 1930 - يهدف إلى تقسيم المغرب لغوياً ودينياً وتعليمياً إلى قسمين، الجزء العربيّ والجزء البربري. كانت الفرنسيّة والبربريّة فقط تدرّس في منطقة البربر. يشير بينتاهيلا (1983: 8-9) (Bentahila) إلا أنّ الهدف من هذه السّياسة الانفصاليّة هو "إعداد جيل جديد من البربر ودمجهم في الثقافة الفرنسيّة المسيحيّة بدلاً من الثقافة العربيّة الإسلاميّة وبالتّاليّ تحطيم التّضامن الثقافي واللغويّ القائم بين العرب والبربر. وبالتّالي، بالنّسبة للقوميين المغاربة فإن "التّعريب يمثل التّحرر من

الاستعمار" (المرجع نفسه: 123). مع أنّ التّعريب لم يكن مصدر توتر سياسيّ في تونس (التّي سيطر عليها الفرنسيون خمسة وسبعين عامًا، ما بين (1881- 1956)، إلاّ أنّها بدأت منذ عام 1999 عمليّة تعريب نظامها التّعليميّ والإداري. تحدّى البربر- باستثناء تونس، حيث شكل البربر أقليّة عدديّة- سياسات التّعريب الرّسميّة في مرحلة ما بعد الاستقلال في شمال إفريقيا.

يجب أن يُفهم تعنّت الدّول العربيّة الحديثة تجاه "الأقليات" (سواء كانت عربيّة أم غير عربية) كرد فعل على سياسات القوى الاستعماريّة السّابقة "التّي غالبا ما تلجأ إلى" فرق تسد "الشّهيرة والتّي كانت حريصة عليها دائمًا"، التّلاعب بمجتمعاتهم المختلفة وفقًا لمصالحهم الخاصة. (Miller 2003 ب: 8). فعلى الرّغم من أننا ربطنا بين التّعريب والإسلام، إلاّ أنّ هناك تحذيرين مهميّن. يشير ميلر (2006) (Miller) إلى أنّ الأسلمة في السودان لم تكن القوة الأساسيّة وراء سياسة التّعريب المتجانسة. ففي المغرب بعد الفتح الإسلاميّ له، كان التّعريب في المراكز الحضريّة المركزيّة أو المدن الكبرى فقط، بينما سيطرت البربريّة أو اللغة الرّومانسيّة على البلاد (Aguade 2008: 288).

توفر جنوب إفريقيا حالة أخرى مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالوسائل الخطابيّة التّي ينتشر الإسلام من خلالها وهيّ ذات الصّلة بالتّخطيط اللّغوي. انتشر الإسلام في جنوب إفريقيا ليس من خلال اللّغة العربيّة ولكن من خلال الملايو والأفريكانيين لاحقًا. أحضر الهولنديون الجيل الأول من المسلمين الذّين وصلوا إلى مستعمرة كيب (Hoedemaekers and Versteegh 2009). كانت مستعمرة كيب، التّي تأسّست في عام 1652 مكانًا لنفي المعارضين السّياسيين والعبيد من جزر الهند الشّرقيّة الهولنديّة والهند. استخدم هذا الجيل من المسلمين لغة الملايو كلغة مشتركة، ثمّ اضطر لاحقًا إلى التّحول إلى اللّغة الأفريكانية. والأهم من ذلك، أنّ هذه المجموعة من المسلمين هم أوّل من أسهم في إنشاء خط اللغة الأفريكانيّة بالخط العربي. كتب هوديمايرس وفيرستيج (2009: 291) (Hoedemaekers and Versteegh): "من المؤكد أن المسلمين الجدد كانوا أول من كتب اللغة الأفريكانيّة، باستخدام الخط العربي، تمامًا كما فعلوا مع لغة الملايو في جنوب شرق آسيا". يلاحظ الكاتب أيضًا أن هؤلاء المسلمين من جزر الهند الشّرقيّة لعبوا دورًا أساسيًا مع سكان خويسان (Khoisan) في عمليّة الكريول التّي أنتجت اللّغة الأفريكانيّة، حيث بدأ الجيل الأول من المسلمين يتحدثون اللّغة الأفريكانيّة كلغة أمّ لهم.

التّحذير الثّانيّ هو أنّ المجموعات المحيطيّة سياسياً بالعالم العربيّ في إفريقيا ليست ضد العربيّة، إلاّ أنّهم يعارضون العاصمة الرّمزيّة (Bourdieu 1991) للغة العربيّة التّي تشكل وتحدد بنيّة السلطة السياسية. إنهم يتناقضون مع الاتجاهات السياسيّة الواسعة التّي توجه بلادهم نحو القوميّة العربيّة أو حصراً نحو القوميّة الإفريقية. يجادل وايّ (1979: 74) (Wai) بأن "السودانيين الجنوبيين ليس لديهم أزمة هوية: فهم يعرفون أنهم أفارقة ويشعرون بالعنصريّة والثقافية. ليس لديهم أيّ اعتراض على تعريف السودانيين الشماليين بأنهم

عرب لكنهم يشعرون بالاستياء من إدراجهم في هذه الفئة. تدعو الأحزاب والحركات العلمانيّة في جنوب السودان مثل الجيش الشعبيّ لتحرير السودان، إلى إدراج عمليّ للتنوع الاجتماعيّ والثقافي في الوحدة السياسية. أيّ أنّهم يؤيدون السودان بتعدد القوميات الثقافية داخل دولة مدنيّة إقليميّة واحدة (أيّ الفيدراليّة الثقافية). لا يتعارض المتحدثون بلغات غير عربيّة مع العربيّة كأداة للتواصل الوسيط للمعلومات، خاليّة من أيّ رمزيّة ثقافية محددة. بعض خدمات الاتصالات العامة التّي تتوسط في جنوب السودان تعرض اللغة العربيّة (الفصيحة والعامية) في قائمة لغاتها. على سبيل المثال تبث خدمة إذاعة السودان (SRS) العاملة من نيروبيّ وكينيا ولها فروع في جوبا والخرطوم عشر لغات؛ الإنجليزيّة والعربيّة وعربيّة (جوبا) البسيطة، والدّينكا (Dinka)، والزّانديّ (Zande)، والمورو (Moru) والنّوير (Nuer)، والباريّ (Bari)، والشيلوك (Shilluk) والتّوبوسا (Toposa). علاوة على ذلك، فإن اللغة العربيّة في بعدها الدّلاليّ ليست حكراً على المجموعات العربيّة / والمعرّبة؛ فيمكن أن تستخدمها مجموعات غير عربيّة لتعريف هويتها. وجد ميلر (2003) أن جنوب السودان الاستوائيّ يحشد جوبا العربيّة كعلامة تعريف.

يختلف المعنى الرّمزيّ للغة العربيّة في إريتريا عن المعنى في السودان، ويجب أن يكون تخطيط اللغة حساسًا لكل من المعانيّ الآليّة والرّمزيّة للغة. حوّل البريطانيون الرّشيدة (Rashāyida) الإريتريّة إلى جنسيّة كجزء من سياستهم اللغوية. فروجوا بشدّة، ما بين عاميّ 1941 و1952 للغة التّغرينيّة (Tigrinya) والعربيّة كلغات تدريس. على عكس السياسة التّي تبناها في جنوب السودان، شعر البريطانيون أن تيغرينيا ستخدم المسيحيين كلغة للثقافة بينما تخدم العربيّة المسلمين. واستبدلوا لاحقًا التّغرينيّة والعربيّة بالأمهريّة (Amharic) كوسيلة للتعليم. كان فرض الأمهريّة جزءًا من عمليّة الأمهريّة، وهيّ عمليّة تشبه عمليّة السواحليّة، وإلى حد ما التّعريب. أثر استخدام اللغة العربيّة كوسيلة لتعليم الأطفال ذويّ الكفاءة المحدودة سلبًا على الأداء الأكاديميّ للمتحدثين باللغة التيجريّة (Tigrinya) أو تيغريّ (Tigre). وفي عام 1991 كانت الاستجابات القوميّة الإريتريّة للسياسات الإثيوبيّة هيّ الأسباب المباشرة للحرب بين إريتريا وإثيوبيا. وكجزء من سياسة جيشها اللّغويّة قامت جبهة التّحرير الإريتريّة بتعليم مقاتليها القراءة والكتابة التيغرينية. وقاموا - من أجل توحيد سياساتهم اللغويّة - بترويج اللغة العربيّة والتّغرينيّة كلغتيّ عمل في التّعليم والصحافة، ولكن ليس كلغات "رسمية". وتم التّعرف على اللغة العربيّة باعتبارها لغة الأدب، والتّي يستخدمها النّاطقون الأصليون من عفار (Afar) ونارا (Nara) وبلعين (Bilin)، إلخ.

6- **السياسة اللغويّة الصّينيّة في افريقيا**: يتغير المشهد الأفريقيّ باستمرار، فمع إدخال لغة الماندرين الصينيّة كلغة أجنبيّة في المدارس والجامعات. لعب الصينيون دوراً بارزاً في المشهد الاجتماعيّ اللغويّ في إفريقيا؛ وهو الدّور الذّي كان يلعبه في السابق متحدثون بالإنجليزيّة والفرنسيّة والبرتغالية. وهذا يثير مسألة تأثير اللغة الصينيّة على السّياسة اللغويّة في إفريقيا. وعلى وجه التّحديد، هل ستكون اللّغة الصينيّة اللغة

المشتركة القادمة لأفريقيا؟ وعليه، يجب فهم اللغة الصينيّة في سياق دورها الاقتصاديّ في إفريقيا. انخراط الصين مع إفريقيا انخراط واسع النّطاق لأنّه يعتمد بشدّة على استيراد النّفط والمعادن من دول مثل أنغولا والجابون وغينيا الاستوائيّة ونيجيريا والسودان (Prah 2007). فحواليّ 10 في المائة من نفط الصين يأتيّ من مناطق موغلاد في السودان. ومن النّاحيّة السياسيّة، تربط الصين علاقات دبلوماسيّة مع ثمانيّة وأربعين دولة أفريقية.

تتشابك السياسة اللغويّة الصّينيّة الدّوليّة بشأن إفريقيا بشكل لا ينفصم مع دورها الاقتصاديّ والسياسي. فقد تم تقديم اللغة الصينيّة عبر المناطق السّياسيّة في بيئة شكلتها القوى الاستعماريّة السابقة. وفي الوقت نفسه فرضت أيضًا مكانتها الخاصة كلغة مرموقة في القرن الحاديّ والعشرين. معاهد كونفوشيوس هيّ أداة قويّة تستخدم في تعزيز المصالح الصينيّة وتطوير السياسة اللغويّة الدّولية. في حين أن برنامج الحكومة الصينيّة لتعزيز اللغة والثقافة الصينيّة عالمي، فإن الغرب ينظر عمومًا إلى تفعيله في إفريقيا بقلق وشك حيث ينظر إليه على أنّه "مغامرة الصين في مجال التّأثير التّقليديّ على القوى المهيمنة ..." (Ampiah and Naidu 2008: 3). استثمرت الحكومة الصينيّة كثيرا في تدريس اللغة الصينيّة كلغة أجنبيّة على مستوى العالم. ففي مذكرة اتفاق معياريّة مع البلدان الأفريقيّة من خلال معاهد كونفوشيوس، يلتزم مجلس اللغة الصينيّة الدّوليّ (Hanban) بثلاثة التّزامات مغريّة لأفريقيا: توفير أموال لبدء إنشاء معاهد كونفوشيوس جديدة، وتدريب ونشر معلمين صينيين و/ أو متطوعين لمعاهد كونفوشيوس، ودفع رواتب المعلمين والبدلات وتوفير مواد تدريس اللغة. رُكِّز إنتاج المواد التّعليميّة اللغويّة مع تكيف قليل مع السياقات المحلية.

ويشارك معهد كونفوشيوس في تدريب المعلمين والمتطوعين الصينيين، وتطوير البرامج بمساعدة الكمبيوتر والمواد السمعيّة والبصرية. من أجل ضمان استدامة تعليم اللغة الصينيّة في إفريقيا، كما هو الحال في المناطق الأخرى، وضعت Hanban خطة لتطوير القوى العاملة من خلال توفير منح تعليم اللغة الصينيّة للأجانب في عام 2009.

والهدف الآخر للسياسة اللغويّة الصينيّة الدّوليّة هو بناء مجوعة بارعة من الأفارقة المحليين لتدريب المعلمين الصينية. في خطة التّنميّة العشريّة (2010- 2020)، يخطط مقر معهد كونفوشيوس للتعاون مع المؤسسات التّعليميّة في الخارج في إنشاء معاهد لتدريب معلميّ اللغة الصينية. معاهد كونفوشيوس تعطيّ أولويّة للتبادل الإقليميّ والدّولي. وبالتّالي، يتم ترتيب مؤتمرات كونفوشيوس لتعزيز تبادل الأفكار وتبادل أفضل الممارسات.

يتم، في أفريقيا، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، إنشاء معاهد كونفوشيوس من خلال التّعاون بين الجامعات الفردية. توجد معاهد كونفوشيوس في بنن وبوتسوانا والكاميرون ومصر وإثيوبيا وكينيا وليبيريا ومدغشقر ومالي والمغرب ونيجيريا ورواندا وجنوب إفريقيا والسودان وتوغو وتونس وزيمبابوي.

والجدير بالذكر أن جميع الدّول ليس لديها سياسة وطنيّة شرعيّة بشأن تدريس وتعلم اللغة والثقافة الصينيّة، مما يشير إلى أن السياسة اللغويّة الرّسميّة بما في ذلك الصينيّة قد يتم تطويرها بشكل جيد كجزء من العلاقات الثنائيّة بين الصين والبلدان المعنية.

تحظى الصينيّة بشعبيّة في الجامعات الأفريقية. على سبيل المثال، يتم تقديم دورات على مستوى الكليات باللغة الصينيّة في جامعات زيمبابويّ ونيروبيّ وستيلينبوش ياونديّ الثانيّة والخرطوم. تقدم جامعة زيمبابويّ اللغة الصينيّة حتى مستوى الشهادة. بالإضافة إلى إدخال اللغة الصينيّة كلغة أجنبيّة في المدارس الثانوية. على سبيل المثال، تم إدخال اللغة الصينيّة في مدرستين من مدارس النّخبة البيضاء وقدّموها للطّلاب الذين كانت اللغة الإنجليزيّة لغتهم الأم، مع إتقان محدود للغة الأفريقيّة إن وجدت. يتم تعيين المعلمين الصينيين على أساس عقد قصير الأجل وليس على المدى الطّويل لأنه، من أجل توظيف المعلمين الصينيين على المدى الطّويل، سيكون من الضروريّ وجود علاقة ثنائيّة بين زيمبابويّ والصين والتّي صراحة شملت تدريس اللغة الصينية. بدورها ستحتاج زيمبابويّ أيضًا إلى توسيع سياستها اللغويّة لتشمل تدريس اللغة الصينية.

يحضُر الأطفال الصغار من المجتمعات الصينيّة المحليّة، في زيمبابوي، دورات في اللغة الصينية. وهم على عكس نظرائهم الأفارقة، لديهم بعض المعرفة باللغة الصينيّة، وإن كانت أوليّة، وبالتّاليّ يمكنهم الاستفادة من معرفة آبائهم بالصينيّة في تعلم اللغة. وإذا كان معظم الأفارقة يتعلمون اللغة الصينيّة لأغراض مفيدة، فإن الطّلاب الصينيين من أصل أفريقيّ يفعلون ذلك من أجل تعزيز شعورهم بالهويّة الذاتية.

خلاصة: إنّ تقييم نجاح السّياسات اللغويّة الاستعماريّة وما بعد الاستعماريّة أمر بعيد المنال لأنه كما هو مذكور في المجلة، يتم إجراء تحليل لوسائل الإعلام، كما توضح حالة إثيوبيا وإريتريا على نحو مناسب. ومع ذلك، على الرّغم من الاختلافات بين السياسات اللغويّة المختلفة، فمعظمها يصور اللغة وتعليمها، وثنائيّ اللغة بطرق مماثلة. تواجه السياسات اللغويّة مثل هذا التّنوع بين الأفراد، في المجتمعات المعقدة متعددة اللغات تعتبر المنهجيّة بين الأفراد مجرد وهم. تفترض السياسة اللغويّة، خاصة عندما تكون من أعلى إلى أسفل، أن الجماعات العرقيّة متجانسة وثابتة وأن الاختلاف بين الأفراد منتظم. علاوة على ذلك، فإن الحالات المعقدة المتعددة اللغات في أفريقيا قد أدمجت بعض اللغات الأفريقيّة إلى درجة تجعل الفصل بينها ليس بالأمر السهل

التّخطيط اللغويّ في إفريقيا غير صبور مع التّاريخ ويتوقع نتائج فورية. لذلك يتم تقييم نجاح أو عدم التّخطيط اللغويّ في إفريقيا وفقًا لأطر زمنيّة غير واقعية. يوضح نيكولايّ (2008: 377) الطّبيعة الإشكاليّة للتغلب على المواقف المعاصرة من أجل تحقيق النّتائج المتوقعة عند التّعليق على ذلك: 'الحاضر ليس لحظة معزولة خالصة، أو مكان عبور. إنه يحافظ على مشاركة الماضيّ ويدخل مستقبلنا المباشر في المطلق'.

- الإحالات والهوامش:

1 نشر هذا البحث في كتاب جماعيّ بعنوان:

The Cambridge Handbook of Language Policy, Edited by Bernard Spolsky, Cambridge University Press 2012. P 523-543.

Wallerstein, I. 1986. Africa and the Modern World. Trenton, NJ: Africa World Press.

Powell, E. Troutt 2003. A Different Shade of Colonialism: Egypt, Great Britain, and the Mastery of the Sudan. Berkeley, CA: University of California Press.

Makoni, S., Brutt-Griffler, J. and Mashiri, P. 2007. 'The use of "indigenous" and urban vernaculars in Zimbabwe', Language in Society 36(1): 25–49.

Esch, E. 2010. 'Epistemic injustice and the power to define: interviewing Cameroonian primary school teachers about language education', in Candlin and Crichton (eds.), 235–54.

Dlamini, S. N. 2006. Youth and Identity Politics in South Africa, 1990–94. University of Toronto Press.

Sharkey, H. 2003. Living with Colonialism: Nationalism and Culture in Anglo-Egyptian Sudan. Berkeley, CA: University of California Press.

Miller, C. 2007. 'Arabic urban vernaculars: Development and change in Miller, Al-Wer, Carbet and Watson (eds.), 1–33.

Meeuwis, M. 2009. 'Involvement in language: The role of Congragatio Immaculati Cordis Mariae in the history of Lingala', Catholic Historical Review 95(2): 240–60.

Errington, J. 1998. Shifting Languages: Interaction and Identity in Javanese Indonesia. Cambridge University Press.

Errington, J. 2007. Linguistics in a Colonial World: A Story of Language, Meaning and Power. New York: Blackwell.

Cohn, B. 1996. Colonialism and its Forms of Knowledge: The British in India. Princeton University Press.

Mufwene, S. 2005. Créoles, écologie sociale, évolution linguistique. Paris: L'Harmattan.

Southall, A. 1976. 'Nuer and Dinka are people: Ecology, ethnicity and logical possibility', Man 11(4): 463–91.

Harris, R. 2009. 'Implicit and explicit language teaching'in Toolan (ed.), 24–46.

Benrabah, M. 2005. 'The language planning situation in Algeria', Current Issues in Language Planning 6(4): 379–502.

Benrabah, M. 2007. 'Language-in-education planning in Algeria: Historical development and current issues'Language Policy 6(2): 225–52.

Baker, C. 2003. 'Education as a site of language contact'Annual Review of Applied Linguistics: 95–112.

Myers-Scotton, C. 1993. 'Elite closure as a powerful language strategy: The African case'. International Journal of the Sociology of Language 103: 149–63.

Thomas, E. H. 1999. 'The politics of language in former colonial lands: a comparative look at North Africa and Central Asia', The Journal of North African Studies 4(1): 1–44.

Duchene, A. and Heller, M. (eds.) 2007. Discourses of Endangerment: Ideology and Interest in the Defense of Languages. London: Continuum.

Mohanty, A. 2008. 'Multilingual education in India', in Cummins and Hornberger (eds.), 165–74.

Hadi-Tabassum, S. 2006. Language, Space and Power: A Critical Look at Bilingual Education. Clevedon: Multilingual Matters.

Perry, T. 2004. 'The case of the toothless watchdog: Language rights and ethnic mobilization in South Africa', Ethnicities 4: 501–21.

Trudell, B. 2007. 'Local community perspectives in sub-Saharan Africa' International Journal of Educational Development 27: 552–63.

Prah, K. K. 2008. Afro-Chinese Relations. Cape Town, SA: Centre for the Advanced Studies of African Societies.

Bentahila, A. 1983. Language Attitudes among Arabic-French Bilinguals in Morocco. Clevedon: Multilingual Matters.

Nyombe, B. G. V. 1997. 'Survival or extinction: The fate of the local languages of the southern Sudan', International Journal of the Sociology of Language 125: 99–130.

Shaaban, K. 2006. 'Language policies and language planning',

in Versteegh et al., 694–707.

Sawaie, M. 2006. 'Language academies', in Versteegh et al. (eds.), 634–42.

Biswas, S. 2002. 'W(h)ither the nation state? National and state identity in the face of fragmentation and globalisation', Global Society 16(2): 175–97.

Miller, S. 1803. A Brief Retrospect of the 18th Century. 2 vols. New York: Printed by T. and J. Swords.

Cameron, D. 1995. Verbal Hygiene: The Politics of Language London: Routledge.

Grand'Henry, J. 2006. 'Algeria', in Kees Versteegh, et al. (eds.), Encyclopaedia of Arabic Language and Linguistics. Vol. I. Leiden and Boston MA: Brill, 53–8.

Marley, D. 2004. 'Language attitudes in Morocco following recent changes in language policy'. Language Policy 3(1): 25–46.

Deng, F. 1995. War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan. Washington, DC: Brookings Institution.

Aguade, J. 2008. Morocco, in Versteegh et al. (eds.) 287–97.

Bourdieu, P. 1991. Language and Symbolic Power. Cambridge: Polity Press.

Wai, D. 1979. 'Revolution, rhetoric, and reality in the Sudan', The Journal of Modern African Studies 17(1): 71–93.

Nicolai, R. 2008. 'How languages change and how they adapt: Some challenges for the future', Journal of Language Contact THEMA 2: 311–30.